مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

آذار/مارس 2015

OCHA

القضايا الرئيسية:

- خطة الاستجابة الإستراتيجية ممولة الآن بنسبة 27 بالمائة، ولكن تم تخصيص ثلث التمويل فقط لمشاريع اعتبرت ذات أولوية قصوى.
- جرت أول صادرات للمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ حزيران/يونيو 2007.
- شهد الربع الأول من العام 2015 انخفاضا عاما في عدد الإصابات في الأرض الفلسطينية المحتلة لكن حدثت زيادة في نسبة الإصابات بالذخيرة الحية في الضفة الغربية.

نظرة عامة

التمويل غير المنتظم يعيق جهود الاستجابة الإنسانية

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الربع الأول من عام 2015 أقل عدد من القتلى الفلسطينيين منذ الربع الثاني من عام 2013، وأقل عدد من الإصابات منذ الربع الأخير من عام 2011. وعلى الرغم من انخفاض العدد الإجمالي للإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية مقارنة مع الربع السابق، ارتفعت نسبة الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية بشكل كبير في الضفة الغربية. وكانت الإصابات التي لحقت بالأطفال خلال الحوادث التي أفادت التقارير أن الأطفال لم يكونوا مشاركين فيها مصدر قلق خاص.

ويثير القلق أيضا، أن بيانات رسمية صدرت هذا الشهر تشير إلى أن ما بين عامي 1988 و2014، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية ما يقرب من 14,000 أمر هدم ضد مبان يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج)، نفذ منها ما يقرب من 20 بالمائة. ويشير تحليل إلى أن الأوامر المعلقة تتركز في مناطق معرضة للخطر بدرجة عالية.

محتويات التقرير

الإنجازات والفجوات في تنفيذ خطة الاستجابة الإستراتيجية في الربع الأول من العام 2015 3

تزود الشراكة الرائدة الأسر الغزية الضعيفة بالمواد الغذائية، والمنتجات الصحية، والزي المدرسي والملابس 7

أول صادرات من غزة إلى إسرائيل منذ عام 2007 9

انخفاض عام في عدد الإصابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في الربع الأول من 2015 14

أكثر من 11,000 أمر هدم معلق ضد مباني فلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية 16

أبرز الأرقام في آذار/مارس 2015

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	2
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	175
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	95
مهجرون في الضفة الغربية	110

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 27% من التمويل

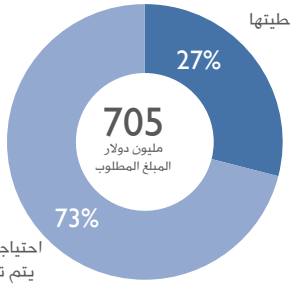

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

يعيش حوالي 300,000 فلسطيني في المنطقة (ج)، التي تغطي أكثر من 60 بالمائة من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الحصرية تقريبا، بما في ذلك التخطيط والتنظيم. وكذلك من المستحيل بالنسبة لمعظم الفلسطينيين الحصول على رخصة بناء في المنطقة (ج)، مما يجبر السكان على البناء بدون ترخيص إسرائيلي، وبالتالي مواجهة خطر الهدم.

أفادت التقارير أن بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بحركة البضائع والأشخاص حدثت في هذا الشهر، في آذار/مارس جرت أول صادرات للمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007. وفي الربع الأول من عام 2015، غادرت 234 شاحنة محملة غزة، وهو ما يتجاوز عدد 228 شاحنة الذي سجل خلال عام 2014 ككل. وحتى الآن ، شملت هذه الصادرات الطماطم والباذنجان فقط، ولكن وافقت إسرائيل أيضا على صادرات الأثاث والمنسوجات.

تمثل الصادرات المتزايدة والنقل من غزة فقط جزءا من أكثر من 5,700 شاحنة محملة غادرت غزة إلى إسرائيل، والضفة الغربية والأسواق الدولية في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الحصار. وقد انخفضت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مما يقرب من 36 بالمائة في عام 1994 إلى حوالي 24 بالمائة في عام 2013، ويتوقع أن يكون الدخل الإجمالي للفرد أقل بنسبة 33 بالمائة بحلول نهاية عام 2014.[1]

كذلك، أعلنت السلطات الإسرائيلية، في آذار/مارس، أن الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 55 والنساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 50، والذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية يستطيعون الآن الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل دون تصريح. وعلى الرغم من أن هذا التسهيل موضع ترحيب، إلا أنه من المتوقع أن تكون نتائجه الاجتماعية، والدينية والاقتصادية محدودة نظرا إلى الوضع الديموغرافي لأولئك الذين يحق لهم الدخول.

ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في الأرض الفلسطينية المحتلة، وضعت المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية خطة الاستجابة الإستراتيجيةالإستراتيجية. يُفصّل التقرير الأول في سلسلة من التقارير الإنجازات والفجوات في تنفيذ خطة الاستجابة الإستراتيجية في الربع الأول من عام 2015. ويجري تدبير تمويل خطة الاستجابة الإستراتيجيةالإستراتيجية ، مع الحصول على ما يقرب من 27 بالمائة من مبلغ 705 ملايين دولار أمريكي تم طلبها اعتبار من 10 نيسان/أبريل، منها 517 دولار أمريكي مخصصة لغزة. ولكن ثلث تمويل خطة الاستجابة الإستراتيجية فقط تم تخصيصه لمشاريع ذات «أولوية قصوى» والجزء الأكبر تم إنفاقه حتى الآن لصالح أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة من 77 شريكا يشاركون في خطة الاستجابة الإستراتيجية لهذا العام.

أفادت التقارير ببعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بحركة البضائع والأشخاص في الضفة الغربية وغزة، لكن آثارها الاقتصادية تبقى محدودة.

صورة بواسطة برنامج الأغذية العالمي/كولن كامبشور

أفنان (11عاماً) تعرض الملابس الجديدة التي اشترتها أسرتها لها بمساعدة برنامج الكوبونات

الإنجازات والفجوات في تنفيذ خطة الاستجابة الإستراتيجية في الربع الأول من العام 2015

المساعدات استهدفت 1,6 مليون فلسطيني معرضين للمخاطر

ما هي خطة الاستجابة الإستراتيجية؟

تبين خطة الاستجابة الإستراتيجية إستراتيجية المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية والحماية الأكثر إلحاحا لـ 1,6 مليون فلسطيني معرضين للمخاطر تم تحديدهم كهدف للحصول على المساعدات. ووضع الفريق القطري الإنساني خطة الاستجابة الإستراتيجية. ويتم إطلاق خطة سنوية للأرض الفلسطينية المحتلة في كل عام منذ عام 2003.

هذا هو التقرير الأول في سلسلة من التقارير الربع سنوية التي سيتم أعدادها لتتزامن مع مراحل خطة الاستجابة الإستراتيجية للأرض الفلسطينية المحتلة. لمزيد من المعلومات حول خطة الاستجابة الإستراتيجية يرجى زيارة الموقع التالي: /http://www.ochaopt.org/srp2015

يبقى الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة هشاً، حتى الآن في عام 2015، ولم تتقلص الاحتياجات. ففي الضفة الغربية، يبقى التهجير القسري وخطر الترحيل القسري مصدر قلق رئيسي، بينما في غزة، رغم التقدم الكبير بشأن الإصلاحات، لم تتم إعادة بناء حتى بيت واحد من البيوت التي دمرت تماما، والوكالات الإنسانية هي الجهات الفاعلة الرئيسية التي تنفذ البرامج الهامة.

إن مستوى التمويل الحالي لخطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015 مشجع، حيث تم استلام 191 مليون دولار أمريكي (27 بالمائة) من مبلغ 705 ملايين دولار أمريكي التي تم طلبها اعتبارا من 10 نيسان/أبريل، وذلك وفقا لنظام المتابعة المالية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. وهذا بالرغم من أن الأرض الفلسطينية المحتلة تطلب إغاثة أكبر بكثير في عام 2015 من معظم السنوات السابقة. في الواقع، كان عام 2015 عاماً قياسياً من حيث الاستجابة العالمية لمتطلبات الخطة، مع طلب الحصول على 18,64 مليار دولار أمريكي للاستجابة للأزمات في جميع أنحاء العالم. ثلث تمويل خطة الاستجابة الإستراتيجية فقط تم تخصيصه لمشاريع اعتبرها الفريق القطري الإنساني والمجموعات مشاريع ذات أولوية قصوى، والثلثان خصصا لمشاريع بمسمى «أخرى». وقد اتجه التمويل لصالح وكالات الأمم المتحدة وما يقرب من 90 بالمائة من التمويل الذي تم استلامه (170 مليون من 191 مليون دولار أمريكي) أفاد أربع وكالات تابعة للأمم

متطلبات التمويل حتى كانون الأول/ديسمبر 2015

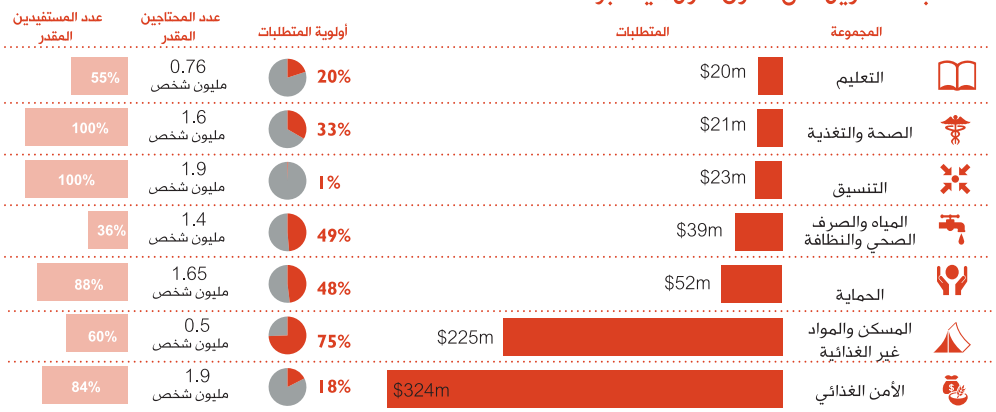

أرقام التخطيط حتى كانون الأول /ديسمبر 2015

1.9 مليون
شخص بحاجة للمساعدة

1.3 مليون
في قطاع غزة

0.6 مليون
في الضفة الغربية

1.6 مليون
شخص تستهدفهم المساعدات

705 مليون دولار أمريكي
مطلوبة للفترة ما بين كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2015

تطلب خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015 مبلغ 705 ملايين دولار أمريكي، بهدف مساعدة 1,6 مليون من الفلسطينيين الأكثر ضعفا.

المتحدة حتى الآن. وبقيت معظم مشاريع المنظمات غير الحكومية الشريكة غير ممولة، والكثير منها تستهدف فئات ضعيفة محددة لا يمكن تلبية احتياجاتها بطريقة أخرى.

وحقق الشركاء في المجال الإنساني تقدماً جيداً، بشكل عام، في الربع الأول من عام 2015 نحو أهدافهم في خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015. ولكن، بقي عدد من الثغرات الحرجة:

الأمن الغذائي: مزيد من الدعم مطلوب لدعم سبل كسب العيش من الزراعة وصيد الأسماك المعرضة للخطر

- 1,9 مليون شخص محتاجين
  - 1,6 مليون شخص استُهدفوا
- متطلبات التمويل 324 مليون دولار أمريكي
  - 64,7 مليون دولار أمريكي تم استلامها (20٪)
  - 7 من 05 مشاريع تلقت تمويلا
  - 4 من 26 وكالة إغاثة لديها تمويل لمشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية الخاصة بها.

وفقا لقطاع الأمن الغذائي، 73 بالمائة من الفلسطينيين في قطاع غزة و 21 بالمائة في الضفة الغربية يواجهون انعدام الأمن الغذائي، مما يستلزم تدخل متواصل من جانب شركاء الأمن الغذائي. في الربع الأول، ركزت معظم التدخلات على تقديم المساعدات الغذائية للأسر الفلسطينية التي تفتقر للقدرة الاقتصادية للوصول إلى الغذاء. ولكن، ما لم يتم تلقي المزيد من التمويل، فإن 1,3 مليون فلسطيني في غزة و600,000 في الضفة الغربية يعتمدون على المعونات الغذائية لن يتلقوا جولات أخرى من المساعدة بعد منتصف 2015.

ما لم يتم تلقي المزيد من التمويل، فإن 1,3 مليون فلسطيني في غزة و600,000 في الضفة الغربية يعتمدون على المعونات الغذائية لن يتلقوا جولات أخرى من المساعدة بعد منتصف 2015.

وتسعى خطة الاستجابة لقطاع الأمن الغذائي أيضا لحماية سبل كسب العيش وتعزيز صمود الأسر التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وتربية المواشي وصيد السمك. ولكن، مشروعين فقط من المشاريع الأربعة عشر- المخطط لها تلقت تمويلا. والتمويل لهذه المشاريع ضروري للغاية لمنع وقوع مزيد من الأسر في الاعتماد على المعونة الغذائية. وتهدف هذه المشاريع إلى توفير إسهامات للإنتاج الزراعي وتنويع موارد الرزق وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية وتقديم الدعم

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مواشي جديدة في منطقة جحر الديك (قطاع غزة) بدل المواشي التي قتلت في الأعمال القتالية في الصيف

في حالات الطوارئ مثل البذور والأعلاف ومعدات الري بعد الصدمات. يتوقع أن 48,000 شخص، في غزة وحدها، استهدفتهم المشاريع المتعلقة بسبل العيش لا يتلقون الدعم، مما جعل الأسر معرضة لخطر أن تصبح معتمدة على المساعدات الغذائية.

المأوى والمواد غير الغذائية: حلول مؤقتة للإسكان مطلوبة في غزة حيث أن إعادة الإعمار لم تبدأ بعد

- 0,5 مليون شخص محتاجين
  - 0,3 مليون شخصا استُهدفوا
- متطلبات التمويل 225 مليون دولار أمريكي
  - 77,3 مليون دولار أمريكي استُلمت (34٪)
  - 4 من 30 مشروعاً تلقت تمويلاً
  - 2 من 17 وكالة إغاثة لديها تمويل لمشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية الخاصة بها

في تناقض حاد مع عام 2014، تلقت مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية تمويلاً كافياً مقارنة مع المجموعات /القطاعات الأخرى، رغم التكلفة العالية لتوفير مواد غير غذائية واحتياجات البناء وترميم الملاجئ التي في حاجة لأن تؤخذ بعين الاعتبار.

في غزة، تقدم مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية المساعدات الطارئة للأسر لضمان حصول الناس على الخدمات الأساسية والحد الأدنى من المأوى المناسب. وقد شجعت المجموعة ووزارة الأشغال العامة والإسكان الوكالات التي تستجيب لاحتياجات المأوى الحالية لتحديد الأولوية لأكثر الفئات ضعفا، والتي تقدم المساعدات الطارئة والمؤقتة فقط عند تعريف الاحتياجات المحددة وحيث الخيارات الدائمة غير متاحة. وتم توزيع المواد غير الغذائية بكميات كبيرة في نهاية عام 2014 وبداية عام 2015، وكان الشركاء قادرون على تجديد مخزون الإمدادات أيضا. وفي المجمل، تم توزيع 138,000 صندوق في غزة و15,000 في الضفة الغربية. ومن 17,500 أسرة تحتاج إلى المساعدة المؤقتة، تم دعم 14,400 سواء بالنقد للاستئجار، أو للمأوى المؤقت والذي يمكن أن يستمر لعدة سنوات، أو للبيوت المتنقلة، أو أماكن في مراكز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) الجماعية. وسوف تحتاج 12,700 أسرة الذين تلقوا النقد للإيجار لمدة أربعة أشهر إلى ستة أشهر إلى مزيد من الدعم الفوري المتعلق بالمأوى حالما ينفذ الدعم.

وفيما يتعلق بالحلول الدائمة، لا تزال 73,500 وحدة سكنية من 144,200 وحدة تحتاج للترميم، بحاجة إلى الاهتمام. ومن 12,600 منزل دمرت تماماً، لم يتم إعادة بناء حتى منزل واحد حتى الآن. وتشمل القيود على إعادة الإعمار محدودية فرص الحصول على مواد البناء نتيجة التأخيرات في التوصل إلى اتفاق بشأن التدفقان السكنية لآلية إعادة إعمار غزة، ونقص التمويل.

من 12,600 منزل دمرت تماما، لم يتم إعادة بناء حتى منزل واحد حتى الآن. وتشمل القيود على إعادة الإعمار محدودية فرص الحصول على مواد البناء ونقص التمويل.

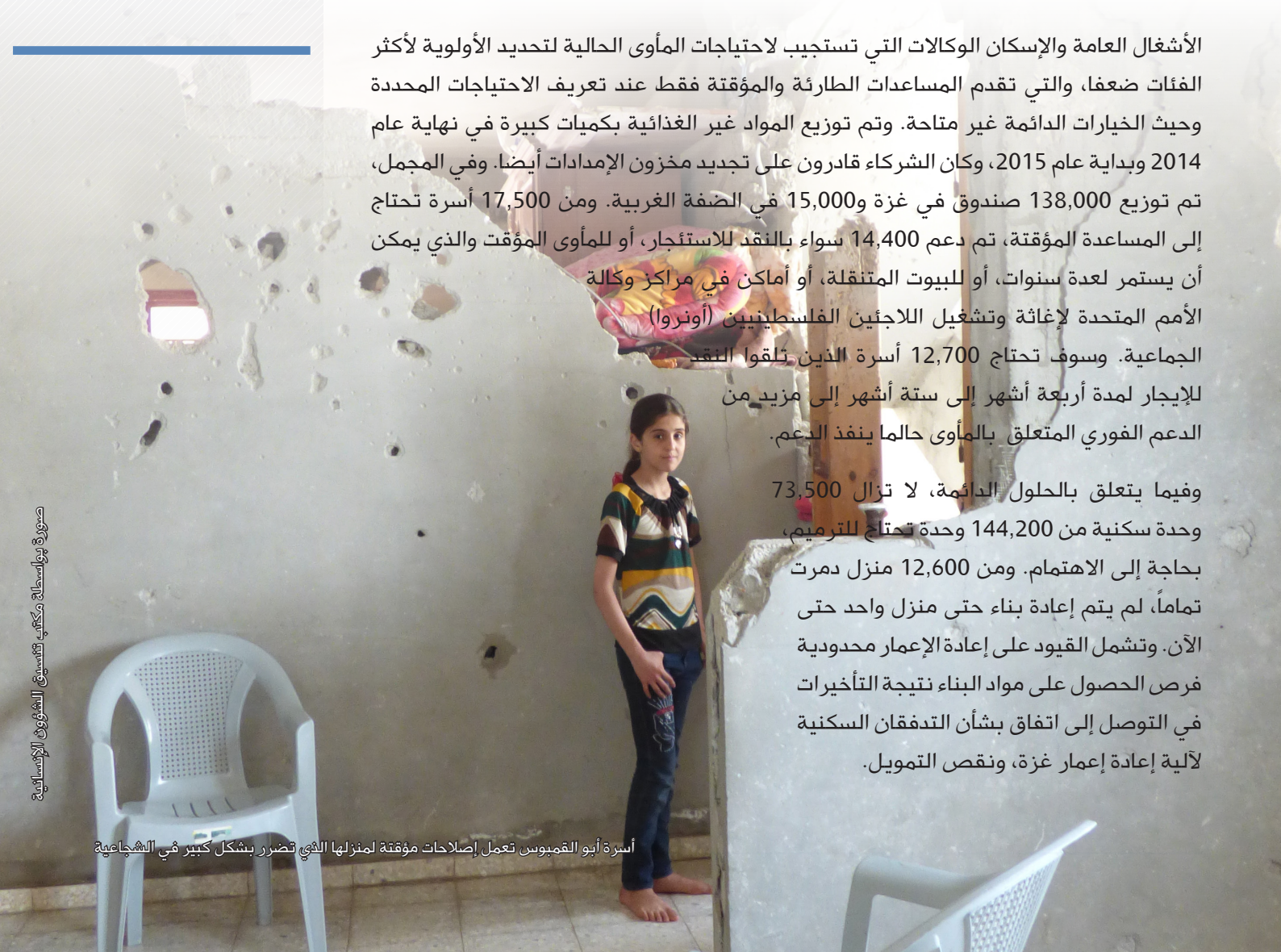

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أسرة أبو القمبوس تعمل إصلاحات مؤقتة لمنزلها الذي تضرر بشكل كبير في الشجاعية

المياه والصرف الصحي والنظافة العامة: أدى التمويل المرحل من عام 2014 إلى تشهسل الاستجابات في الربع الأول من العام

- 1,4 مليون شخص محتاجين
  - 0,6 مليون شخص استُهدفوا
- متطلبات التمويل 39,2 مليون دولار أمريكي
  - 31,9 مليون دولار أمريكي استلمت (35٪)
  - 7 من 33 مشروعا تلقت تمويلاً
  - 2 من 17 وكالة إغاثة لديها تمويل لمشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية الخاصة بها

نتيجة للمساهمات الأخيرة، تلقت مجموعة المياه والصرف الصحي الآن 35 بالمائة من احتياجاتها المطلوبة. ولكن، لكون هذا التمويل استُلم في الأسابيع الأخيرة فقط، كان على الشركاء الاستفادة من الأموال المرحلة حيثما كان متاحا لتلبية الاحتياجات في أوائل عام 2015. استفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) من الأموال المُرحلة في غزة لزيادة فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي لـ 21,806 أشخاص، وتوفير مستلزمات النظافة وكوبونات لـ 5,458 شخصاً. لا يزال متوسط مستوى استهلاك المياه الفلسطينية 50 لترا للفرد في اليوم، أقل بكثير من معيار منظمة الصحة العالمية البالغ 100 لتر، وتبقى هناك حاجة إلى زيادة فرص الحصول على مياه آمنة بشكل أكبر وعلى الصرف الصحي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. يحتاج الصمود المحلي وجاهزية المجتمعات إلى التعزيز من خلال الحد الفعال من مخاطر الكوارث.

الحماية: نقص التمويل قد يوقف بعض الاستجابات قبل نهاية العام

- 1,65 مليون شخص محتاجين
  - 1,45 مليون شخص استُهدفوا
- متطلبات التمويل 51,9 مليون دولار أمريكي
  - 14,4 مليون دولار أمريكي استُلمت (28٪)
  - 12 من 45 مشروعا تلقت تمويلاً
  - 6 من 31 وكالة إغاثة لديها تمويل لمشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية الخاصة بها

يجري عدد من الشركاء في مجال الحماية استجابات مثل تقييم مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب، وإزالتها والتخلص منها والتوعية والتعليم بشأنها؛ والحضور الوقائي. والدعم النفسي والاجتماعي. وتقديم المشورة القانونية والتمثيل ؛ والمراقبة، والتحقيق وتوثيق الانتهاكات من خلال مزيج من التمويل الجديد والمُرحل. مركز مكافحة الألغام التابع للأمم، على سبيل المثال، أكمل 255 تقييماً لمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب لدعم مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإزالة الأنقاض.

الكثير من العمل الذي يقوم به العاملون في مجال الحماية هو إنقاذ للحياة، لكن نقص التمويل قد يمنع بعض الشركاء من الحفاظ على استجاباتهم على مدار السنة. ويتفاقم التأثير جراء التراكم الكبير للعمل في بعض المجالات بعد صراع العام الماضي في غزة. هناك حاجة ماسة إلى المساعدة القانونية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي غضون ذلك، لا يزال 128,932 طفلا بحاجة للعلاج بسبب التوتر النفسي وتمت تلبية احتياجات حماية أطفالهم.

الكثير من العمل الذي يقوم به العاملون في مجال الحماية هو إنقاذ للحياة، لكن نقص التمويل قد يمنع بعض الشركاء من الحفاظ على استجاباتهم على مدار السنة.

تزود الشراكة الرائدة الأسر الغزية الضعيفة بالمواد الغذائية، والمنتجات الصحية، والزي المدرسي والملابس

استجابة للوضع في غزة، بد برنامج الأغذية العالمي واليونسيف شراكة رائدة، تزود أكثر من 84,000 شخص بقسيمة إلكترونية لاستخدامها كبطاقة سحب إلكترونية لشراء الغذاء، والماء، والصابون ومنتجات صحية أخرى من الأسواق المحلية. كان للبطاقة معدل سداد بنسبة 95 بالمائة خلال 51 يوماً من الصراع. وقد تمت المبادرة بهذا المشروع بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة أوكسفام البريطانية.

بعد أن يتم تسجيل أسماء المستفيدين في النظام، يمكنهم اختيار إما الأحذية، أو الزي المدرسي أو الملابس التي يرغبون في شرائها بموجب مكونات البرنامج الذي تموله اليونسيف . متيحون لهم فرصة التسوق بأنفسهم، بدلا من إعطائهم الصدقات، مما يساعد على استعادة كرامة الأسر.

يقول غسان طباطبي، صاحب متجر «عادة يكون متجري مفتوحا فقط بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر، عند بداية العام الدراسي وموسم العطلة، نحن الآن وصلنا شهر نيسان/أبريل، وما زال هناك زبائن يأتون للشراء! لقد وظفت 25 موظفاً إضافيا للتعامل مع الزيادة في عدد الزبائن منذ أن أصبح متجري جزءا من البرنامج مرة أخرى في أيلول/سبتمبر».

من بين الزبائن/المستفيدين أحمد وإسلام الذيبة ، اللذان يعيشان في مدينة غزة مع أسرتيهما المكونة من ستة أفراد، إنهم يعانون من انعدام فرص العمل – وصل معدل البطالة ما يقرب من 43 بالمائة في الربع الرابع من العام الماضي. اعتاد أحمد على العمل لبضعة أيام في الأسبوع ولكنه لم يكن قادراً على العثور على وظيفة منذ بدء القتال في تموز/يوليو 2014. يقول إسلام، «نحن في الغالب نشتري منتجات تحتوي على الكثير من الكالسيوم، مثل الجبن، والحليب واللبن. وبدون الكوبونات لن تكون قادرين على تناول هذا النوع من الغذاء.»

توفر الكوبونات أيضا الملابس اللازمة للأطفال الذين هم بحاجة ماسة إليها. كانت آخر مرة استطاعت فيها الأسرة إيجاد حذاء جديد لابنتيهما، أفنان (11 سنة) وسجى (10 سنوات) قبل أكثر من ثلاث سنوات. وبفضل برنامج الكوبونات، حصلت الفتاتان على أحذية جديدة. يقول إسلام، «جاء ذلك كمفاجأة بالنسبة لنا، وكان هناك الكثير من الخيارات».

في أيلول/سبتمبر 2014، أضاف برنامج الأغذية العالمي واليونسيف عنصر التعليم إلى البطاقة للأسر من أجل شراء الزي المدرسي، والأحذية والملابس الشتوية، مما ساعد الأطفال على العودة إلى الحياة الطبيعية. وفي المجمل استهدفت اليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي أكثر من 40,000 طفل من أطفال المدارس بالكوبونات. وقدمت المنتجات الصحية أيضا على أساس مرة واحدة للأسر التي تضررت من الفيضانات في فصل الشتاء في غزة.

يستخدم البرنامج نظام البطاقة الإلكترونية لبرنامج الأغذية العالمي في فلسطين، والذي كان الأول من نوعه في الشرق الأوسط عندما انطلق في عام 2009. يعمل برنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية وغزة مع أكثر 250 متجراً يتعاملون مع نظام الكوبونات (77 في غزة). ولتوفير الزي المدرسي وملابس أخرى، تمت إضافة سبعة متاجر للملابس إلى شبكة المتاجر التي تغطي كافة مديريات التربية في غزة.

صورة بواسطة كولن كامبشور، برنامج الأغذية العالمي

أسرة فلسطينية تشتري منتجات نظافة في متجر مشارك في نظام البطاقة الإلكترونية التابع لمنظمة اليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي.

الصحة والتغذية: الشركاء يستجيبون للاحتياجات في المنطقة (ج) ويدعمون الحق في الصحة

- 1,6 مليون شخص محتاجين
  - 1,6 مليون شخص استهدفوا
- متطلبات التمويل 21 مليون دولار أمريكي
  - 5,6 مليون دولار استُلمت (26٪)
  - 8 من 21 مشروعاً تلقت تمويلاً
  - 4 من 16 وكالة إغاثة لديها تمويل لمشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية الخاصة بها

تهدف مجموعة الصحة والتغذية إلى توفير فرصة الحصول على خدمات صحية بجودة عالية وبأسعار معقولة للمجتمعات الفلسطينية الضعيفة. في الضفة الغربية، تؤثر القيود المفروضة على الحركة والوصول على وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، مما يزيد من ضعفهم ويعرضهم لخطر التهجير. قدم شركاء المجموعة حتى الآن خدمات العيادات المتنقلة إلى 88,000 شخص في 57 تجمعاً مهدداً في الضفة الغربية من أصل 132 تجمعاً مستهدفاً في المنطقة (ج)، ومحيط القدس الشرقية و»منطقة التماس». وفي غزة، استفاد 56,000 طفل وامرأة من خدمات الرعاية الصحية الطارئة. واستمرت جهود حماية الحق في الصحة أيضا في المناطق التي يمكن الوصول إليها من خلال التدريب والدعم فيما يتعلق بالأدوية، والخدمات الصحية وحماية العاملين في مجال الصحة.

قدم شركاء مجموعة الصحة حتى الآن خدمات العيادات المتنقلة إلى 88,000 شخص في 57 مجتمع ضعيف في الضفة الغربية من أصل 132 مجتمع مستهدف في المنطقة (ج)، ومحيط القدس الشرقية و»منطقة التماس».

على الرغم من أن 26 بالمائة من الأموال المطلوبة قد تم حشدها حتى الآن، بعض منه ناتج عن برمجة التمويل السابق وأقل من 10 بالمائة من الأموال المستلمة مخصص للمشاريع ذات الأولوية القصوى. وأفاد التمويل أيضا وكالات الأمم المتحدة بدلاً من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. يبقى تأمين التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية، والتي هي مصدر هام للرعاية الصحية الأولية، ذات أولوية، إلى جانب توفير عيادات متنقلة لـ 30,000 شخص آخرين في المنطقة (ج)،

التعليم: استجابة محدودة في الربع الأول

- 0,76 مليون شخص محتاجين
  - 0,65 مليون شخص استهدفوا
- متطلبات التمويل 20,3 مليون دولار أمريكي
  - 3,1 مليون دولار استُلمت (15٪)
  - 5 من 24 مشروعاً تلقت تمويلاً
  - 3 من 16 وكالة إغاثة لديها تمويل لمشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية الخاصة بها

ونظراً لأنه لم يتم الحصول على التمويل للشركاء في قطاع التعليم إلا في الآونة الأخيرة ، اعتمدت القدرة على الاستجابة في الربع الأول من العام 2015 على توفر التمويل المُرحل. استخدمت اليونسيف التمويل المُرحل في غزة لإعادة تأهيل وتحسين المرافق التعليمية لـ 1,472 طفلاً، وتوزيع اللوازم والمواد لـ 12,136 طفلاً، وتوفير أنشطة خارج المقررات الدراسية لـ 19,467 مراهقاً. تم استلام تمويل إضافي في الآونة الأخيرة وصل بمستوى التمويل للمجموعة إلى 15 بالمائة. ولكن، لا يزال الشركاء بحاجة إلى مزيد من الدعم للتدخلات الرئيسية مثل التواجد الوقائي

لرحلة مدرسية للأطفال في الضفة الغربية؛ ورصد انتهاكات حق الأطفال في التعليم من خلال آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم العلاجي في غزة. شهد العام 2014 هجمات بمقدار ثلاثة أضعاف على التعليم ولا يزال 96 مبنى مدرسياً في غزة بحاجة إلى ترميم.

أول صادرات من غزة إلى إسرائيل منذ عام 2007

ازدادت حركة النقل إلى الضفة الغربية أيضاً. وعلى الرغم من أن ذلك موضع ترحيب، لم يكن لهذه التطورات تأثير فوري كبير على اقتصاد غزة الذي لا يزال يكافح للتعافي من الأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس.

خرجت في آذار/مارس أول صادرات للمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007.[2] ويأتي ذلك بعد استئناف جزئي للنقل التجاري للمنتجات الزراعية،[3] والأثاث والملابس من قطاع غزة إلى الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، عندما خففت إسرائيل القيود في أعقاب وقف إطلاق النار الذي أنهى الأعمال القتالية التي استمرت في تموز/يوليو- آب/أغسطس 2014. وفي الربع الأول من العام 2015، غادر ما يقرب من 234 شاحنة محملة بالمنتجات الزراعية، والأثاث والملابس غزة إلى الأسواق الإسرائيلية، والدولية وأسواق الضفة الغربية، وهو ما يتجاوز بالفعل 228 شاحنة محملة سجلت خلال عام 2014 ككل.

على الرغم من التطور الإيجابي، يمثل هذا فقط جزءاً بسيطاً من أكثر من 5,700 شاحنة محملة من نطاق أوسع من الصادرات التي خرجت من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية والعالم الخارجي في النصف الأول من عام 2007 قبل فرض الحصار.

لعبت الصادرات الزراعية تقليدياً دوراً هاماً في اقتصاد غزة، حيث بلغ متوسط دخلها 15,6 مليون دولار أمريكي سنوياً في الفترة من 1996 إلى 2007. ما يقرب من 77 بالمائة من هذه الصادرات كانت إلى إسرائيل. وقبل حزيران/يونيو 2007، تم تسويق 90 بالمائة من الملابس، و 76 بالمائة من الأثاث، و 20 بالمائة من المنتجات الغذائية خارج غزة، وصُدِّرت أساساً إلى إسرائيل أو تم نقلها إلى الضفة الغربية. وفي عام 2005، شغّل قطاع الأثاث في غزة أكثر من 5,500 عامل وأنتج مبيعات قيمتها 55 مليون دولار أمريكي ، وما يقرب من 50 بالمائة من هذا ناتج عن الصادرات إلى إسرائيل والخارج أو عمليات النقل إلى الضفة الغربية. وحتى عام 2007، شغّل قطاع الغزل والنسيج 25,000 عامل ، معظمهم من النساء.[4]

البضائع الخارجة من قطاع غزة بالشاحنة

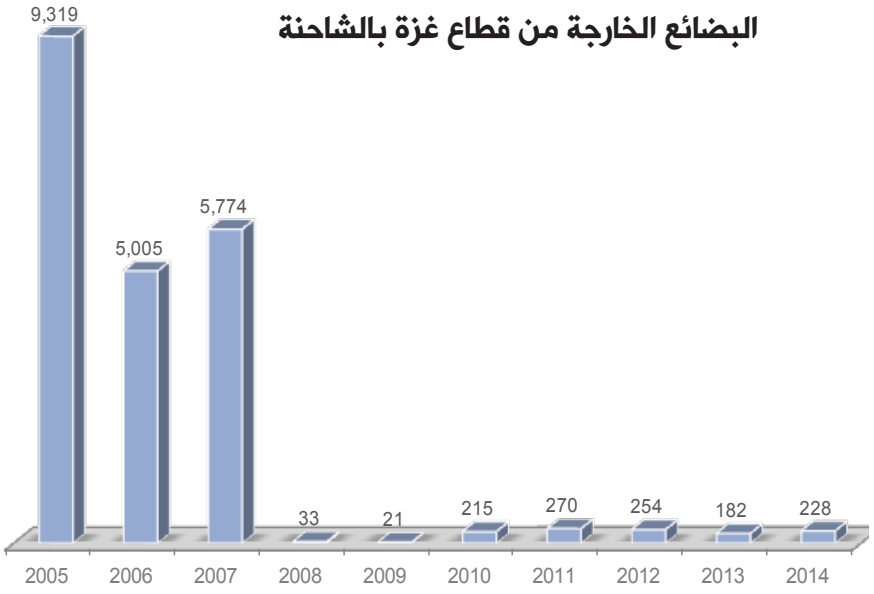

ساهمت في هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)

في الربع الأول من العام 2015، غادر ما يقرب من 234 شاحنة محملة من المنتجات الزراعية، والأثاث والملابس غزة، وهو ما يتجاوز بالفعل 228 شاحنة محملة سجلت خلال عام 2014 ككل.

في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، منعت إسرائيل الصادرات من غزة إلى الأسواق[5] وقيدت بشكل كبير حركة النقل إلى الضفة الغربية. حددت إسرائيل الإذن بالتصدير من غزة إلى ثلاث دول بحيث تمر عبر أراضيها وتم تصدير كمية ضئيلة من المحاصيل التجارية من غزة إلى أوروبا كجزء من اتفاق مع الحكومة الهولندية. لم يكن مسموحا لأول صادرات غير زراعية إلى العالم الخارجي حتى عام 2012 - وتألفت من شاحنة واحدة كعينة لكل من الأثاث والملابس الجاهزة. واستؤنفت أول عمليات النقل من قطاع غزة إلى الضفة الغربية أيضا في عام 2012 – ألواح التمر المنتجة محليا لبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج التغذية المدرسية - مع ما يقرب من 60 شاحنة محملة في المجمل لعامي 2012 و2013.

قبل حزيران/يونيو 2007 تم تسويق 90 بالمائة من الملابس و20 بالمائة من المنتجات الغذائية خارج غزة، و صُدرت أساساً إلى إسرائيل أو نقلت إلى الضفة الغربية.

هذا الحد الأدنى من المخارج للبضائع فعل القليل لتنشيط قطاع التصدير الضعيف في غزة، والذي بلغت فيه القيمة السنوية للصادرات الزراعية 1,2 مليون دولار فقط في المتوسط من عام 2010 إلى عام 2014. وانخفضت حصة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لغزة من 21 بالمائة و10 بالمائة في عام 1994 إلى 10 بالمائة وستة بالمائة فقط على التوالي بحلول عام 2013، «جزئيا بسبب انهيار الصادرات في أعقاب القيود على حركة السلع والأشخاص.»[6] وفي السنوات التي تلت عام 2007، أصبحت غزة معتمدة إلى حد كبير على شبكة أنفاق التهريب غير الشرعية تحت الحدود مع مصر، والتي وفرت كل السلع تقريبا، بما في ذلك، وحتى منتصف عام 2013، معظم مواد البناء لقطاع البناء، وهو واحد من عدد قليل من المنافذ في الاقتصاد الكاسد ، والذي يوظف نحو 24,000 شخص ، أي ما يقرب من 10 بالمائة من القوة العاملة.

يتزامن استئناف الصادرات إلى إسرائيل في آذار/مارس مع دورة الشميتا التي تتكرر كل سبع سنوات عندما يجب أن تظل الأرض الزراعية في إسرائيل بورا وفقا للتقاليد اليهودية، وتزداد الصادرات من غزة إلى إسرائيل تقليديا لتلبية احتياجات السكان الملتزمين دينيا. وحتى الآن، اقتصرت الصادرات الزراعية إلى إسرائيل على الطماطم والباذنجان؛ تم تصدير 16 شاحنة محملة تبلغ قيمتها حوالي 150,000 دولار أمريكي في آذار/مارس. تبلغ الحصة الحالية بالحد الأقصى للصادرات من غزة إلى إسرائيل 250 طناً من الطماطم و 55 طناً من الباذنجان في الأسبوع، رغم أنه من المتوقع أن تتم الموافقة على مجموعة متنوعة أكثر من الخضار قريبا.

قيمة وعدد الدول التي وصلتها صادرات غزة من المنتجات الزراعية

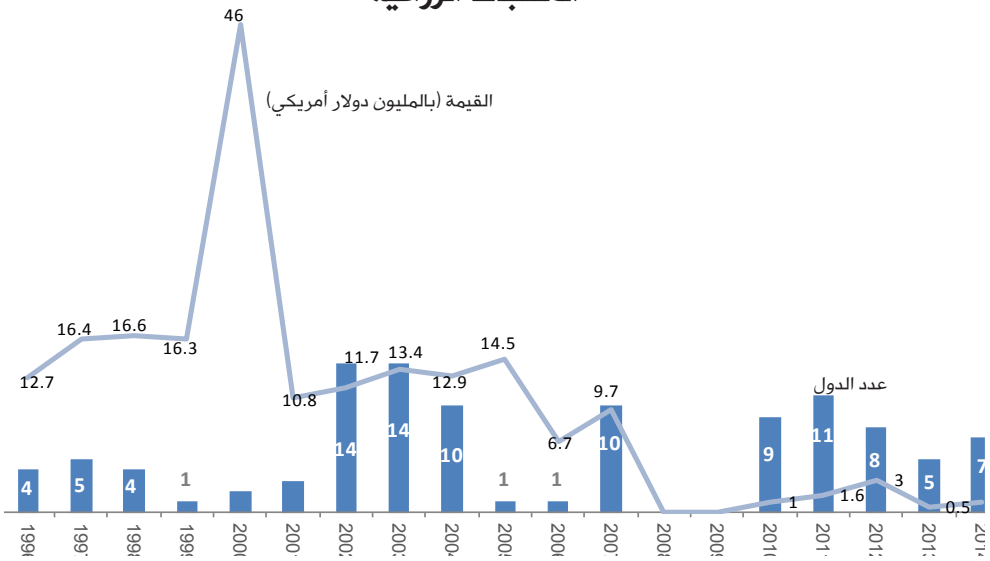

اقتصرت الصادرات الزراعية إلى إسرائيل على الطماطم والباذنجان. يتزامن استئناف الصادرات إلى إسرائيل في آذار/مارس مع دورة الشميتا التي تتكرر كل سبع سنوات عندما يجب أن تظل الأرض الزراعية في إسرائيل بورا وفقا للتقاليد اليهودية.

وافقت إسرائيل أيضا على واردات من الدعائم الأساسية الأخرى اقتصاد التصدير في غزة: الأثاث والملابس. وفقاً لمكتب ممثل اللجنة الرباعية، الذي عقد مسؤولوه اجتماعات في الأشهر الأخيرة مع المشترين الإسرائيليين والمصنعين في غزة واتحاد الصناعيين في إسرائيل، وكلا الجانبين كانا إيجابيين بشأن استئناف العلاقات التجارية، حتى بعد ما يقرب من ثماني سنوات من الانقطاع. ولكن، توقف التقدم في الوقت الحالي بسبب خلافات حول متطلبات فاتورة ضريبة القيمة المضافة لصادرات الأثاث والملابس إلى إسرائيل؛ الزراعة معفاة من ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي استمرت صادرات الطماطم والباذنجان إلى إسرائيل. ولتفاقم المشاكل، أبلغ مسؤولو التنسيق الإسرائيلي مؤخرا نظرائهم الفلسطينيين أن الألواح الخشبية التي يزيد سمكها عن خمسة سنتيمترات ويزيد عرضها عن 25-20 سنتيمتراً ممنوعة من الدخول إلى غزة للقطاع الخاص حتى إشعار آخر، بسبب ما ورد بأن الجماعات المسلحة تستخدمها في بناء الأنفاق.[7]

سيعتمد استئناف تصدير الأثاث والملابس إلى إسرائيل على إعادة تدريب الموظفين وإعادة بناء الآلات. وربما سيكون تأثير ذلك على اقتصاد غزة ككل محدوداً للغاية مع الأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي عانى قطاع غزة في السنوات الأخيرة، تدمير شبكة أنفاق التهريب غير الشرعية تحت الحدود مع مصر منذ منتصف عام 2013، والدمار الهائل الذي نتج عن الأعمال القتالية في تموز/يوليو – وآب/أغسطس عام 2014. أكثر من 30,000 وظيفة في قطاع البناء فقدت في غزة

كيف يمكنني المنافسة في أسواق الضفة الغربية؟

اسمي مجاهد السوسي وأنا المدير العام لشركة السوسي للأثاث في جباليا، شمال قطاع غزة. اعتادت شركتنا على تصدير منتجاتنا إلى الأسواق الإسرائيلية وأسواق الضفة الغربية. وقبل الحصار في عام 2007، عمل حوالي 150 من العمال المهرة في شركتنا، وقمنا بتصدير ما بين 25 و30 حمولة شاحنة في كل شهر.

الحصار حصر منتجاتنا في أسواق غزة، والتي يمكنها أن تستوعب فقط خمسة بالمائة من إنتاجنا، ويتطلب ذلك 25 عاملاً فقط في موسم الصيف و15 عاملا في فصل الشتاء. في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، سمحت إسرائيل لنا بنقل البضائع إلى الضفة الغربية للمرة الأولى منذ عام 2007. ولكن الـ 50-40 حمولة شاحنة التي نقلناها منذ ذلك الحين لا تزال منخفضة مقارنة مع 30-25 شاحنة شهريا في الماضي.

إننا نواجه تحديات أخرى في نقل الأثاث. يجب أن يكون ارتفاع شحناتنا متراً واحداً فقط، وهناك تكاليف لوجستية باهظة بسبب جميع عمليات التحميل والتفريغ لأسباب أمنية. ومشكلة أخرى، وهي أنه لا يسمح لنا بالتواجد على المعبر بأنفسنا. والآن، نحن نشعر بالصدمة لأن إسرائيل منعت دخول ألواح خشبية بعرض يزيد عن خمسة سنتيمترات وأعلى من 25 سنتيمتراً. كيف يمكنني المنافسة في أسواق الضفة الغربية مع كل هذه التكاليف والمشاكل الإضافية؟

نحن نشعر بالصدمة لأن إسرائيل منعت دخول ألواح خشبية بعرض يزيد عن خمسة سنتيمترات وأعلى من 25 سنتيمترا. كيف يمكنني المنافسة في أسواق الضفة الغربية مع كل هذه التكاليف والمشاكل الإضافية؟

مدير شركة أثاث في غزة

في النصف الأول من العام 2014 بعد تدمير الأنفاق والقيود المستمرة منذ فترة طويلة على استيراد مواد البناء؛ ووقف معدل البطالة العام في غزة عند 42,8 بالمائة في نهاية عام 2014.[8] ونتيجة للأعمال القتالية في تموز/يوليو تموز وآب/أغسطس، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 28,4 بالمائة عن الربع الثاني من عام 2014 وبنسبة 31,8 بالمائة على اساس سنوي.[9]

وفقا للتجار والمزارعين في غزة، هناك عدد من الإجراءات الفورية التي يمكن أن تتخذها السلطات الإسرائيلية، وتحديدا فيما يتعلق بالصادرات الزراعية وعمليات النقل، والتي سيكون لها تأثير كبير على اقتصاد غزة:

- السماح بالتجارة إلى الضفة الغربية عبر معابر إضافية وفي جميع أيام العمل، خلافا لنظام المناوبة الحالي في أيام الأحد والثلاثاء والخميس؛
- زيادة ارتفاع أحمال البضائع إلى 1,6 متر كخطوة باتجاه المعايير الدولية التي تبلغ 1,9 متر؛
- تقليص وقت الانتظار وتوفير مناطق مظللة في المعابر؛
- تقليص عدد المنصات لكل تاجر والتي تحتاج إلى مراجعة أمنية؛
- السماح باستخدام الحاويات في كيرم شالوم؛
- تطبيق القواعد التي تطبق على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي على السلع المتوجهة إلى الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، إن رفع القيود المفروضة سواء على نوعية أو كمية الصادرات إلى إسرائيل لتلبية الطلب الإضافي لسنة الشميتا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على اقتصاد غزة وعلى وسائل الرزق الزراعية. وسيحسن ذلك شروط التجارة للمزارعين في غزة ويشجعهم على زراعة مساحات

سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول الرجال والنساء الذين يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية، والذين أعمارهم 55، و50 على التوالي، يشمل ذلك حوالي سبعة بالمائة من السكان الذكور في الضفة الغربية و 11 بالمائة من السكان الإناث.

تخفيف القيود المفروضة على وصول حملة هوية الضفة الغربية الفلسطينية

أعلنت السلطات الإسرائيلية، يوم 12 آذار/مارس، أن دخول الرجال والنساء الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية، والذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً و50 عاماً على التوالي، إلى القدس الشرقية وإسرائيل مسموحاً دون تصريح على أساس يومي عبر نقاط التفتيش التي تسيطر عليها إسرائيل بعد الساعة 08:00. لم يتم تحديد طول الفترة الزمنية لبقائهم في القدس الشرقية وإسرائيل. ودخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بعد أيام قليلة من إعلانه.

استنادا إلى أرقام السكان التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سبعة بالمائة من السكان الذكور في الضفة الغربية (98,865 من أصل 1,44 مليون) و11 بالمائة من الإناث (159,344 من أصل 1,39 مليون) يقعون ضمن هذه الفئة العمرية.

في حين أن هذا بالتأكيد تطور إيجابي، من الصعب تقييم تأثيره الدقيق على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية للفلسطينيين في الوقت الحاضر. أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقابلات مع مارة من الفئة العمرية ذات الصلة الذين يعبرون إلى القدس الشرقية من خلال المعبرين الرئيسيين في قلنديا وجيلو. وفقا للإعلان الجديد، ورغم أن حاملي هوية الضفة الغربية من هذه الفئة العمرية عليهم إبراز بطاقات الهوية الخاصة بهم للعبور فقط، إلا أنه تم منع اثنين من النساء تتراوح أعمارهما حول عمر الستين من المرور في حادثين منفصلين لأسباب غير واضحة لهما.

وأفاد الجزء الأكبر من الذين تمت مقابلتهم أنهم كانوا في طريقهم لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. وأشار بعضهم إلى أنهم لم يستطيعوا الصلاة هناك منذ شهر رمضان الماضي، أو لفترات أطول، حيث كانوا مطالبين بالتقدم بطلب للحصول على تصريح. وكان زوج وزوجته عمرهما نحو 60 عاما، في قلنديا، متحمسين لزيارة المسجد الأقصى للمرة الأولى منذ عشر سنوات.

وأشار آخرون أجريت مقابلات معهم إلى أنهم كانوا يسعون للعلاج. في مقابلتين منفصلتين، كشف اثنان من المرضى، رجل عمره 59 عاماً و امرأة عمرها 65 عاماً، أنهما كانا في طريقهما للعلاج في مستشفيات القدس الشرقية للمرة الأولى منذ سنوات. رجل آخر يزيد عمره عن 60 عاماً، قال إنه كان يعبر المعبر للمرة الأولى منذ عدة سنوات للحصول على الدواء من مستشفى القدس الشرقية لابنه المريض.

في حالتين، أفراد كانوا يحملون تصاريح لم يطلب منهم إظهارها في معبر جيلو: امرأة عمرها 51 عاماً تحمل تصريح عمل، قالت إنها تأمل في تجنب الإجراءات المطولة المتعلقة بالتقدم بطلب للحصول على تصريح في المستقبل، وزوجان مسيحيان مسنان حصلا على تصاريح لزيارة عائلاتهما في القدس الشرقية خلال عطلة عيد الفصح قبل الإعلان الجديد.

واسعة من أجل هذا السوق. ومن شأنه أيضا أن يقلل من التأثير السلبي على المستهلكين في الضفة الغربية، لأن زيادة الصادرات إلى إسرائيل تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية والتي ستكون متوازنة مع إنتاج غزة. ولكن في نهاية المطاف، فإن الاقتصاد في غزة سيتعافى فقط من خلال الرفع الكامل للحصار وحرية التنقل للأشخاص والبضائع.

انخفاض عام في عدد الإصابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في الربع الأول من 2015.

زيادة في نسبة إصابات بالذخيرة الحية في الضفة الغربية.

خلال الربع الأول من العام 2015، قتلت القوات الإسرائيلية خمسة فلسطينيين، بينهم طفل ، وأصابت 452 فلسطينياً في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك 97 طفلا و19 امرأة، وأربعة نشطاء وصحفيين دوليين؛ وهذا يشير إلى أقل عدد من القتلى والجرحى منذ الربع الثاني من عام 2013 والربع الأخير من عام 2011 على التوالي. وسجلت أربع وفيات و436 إصابة في الضفة الغربية ووفاة واحدة و16 إصابة في قطاع غزة.

ووفقا لوكالة الأمن الإسرائيلية (المعروفة سابقا باسم جهاز الأمن العام أو الشاباك)، انخفض عدد الهجمات الفلسطينية ضد المدنيين وقوات الأمن الإسرائيليين في أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وكان هناك انخفاض تدريجي في عدد الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين (بما في ذلك أفراد قوات الأمن والمدنيين) في الضفة الغربية وإسرائيل منذ بداية عام 2015. وخلال شهر آذار/مارس، سجلت وكالة الأمن الإسرائيلية 89 هجوماً، ليصل المتوسط الشهري للربع الأول من العام 2015 إلى 103 هجمات، بانخفاض عن 176 هجوماً في الربع الأخير من عام 2014. وبين 80 و90 بالمائة من الهجمات التي سجلتها وكالة الأمن الإسرائيلية في عام 2015، شملت إلقاء زجاجات حارقة على سيارات تحمل لوحات إسرائيلية. وعموما، أصيب 25 إسرائيلياً، بينهم سبعة من قوات الأمن الإسرائيلية، مقارنة مع 88 إصابة بين الإسرائيليين، بما في ذلك 29 من قوات الأمن الإسرائيلية، في الربع الأخير من عام 2014.

تشمل حالات الوفاة اثنين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، عمرهما 20 عاماً و19 عاماً، قتلا بالذخيرة الحية خلال مواجهات تضمنت إلقاء الحجارة على القوات الإسرائيلية التي تتواجد بانتظام عند مدخل مخيم الجلزون للاجئين (رام الله)، وخلال عملية تفتيش واعتقال في مخيم الدهيشة (بيت لحم)؛ أطلقت القوات الإسرائيلية النار على شاب عمره 19 عاماً، بدعوى أنه كان يلقي زجاجات حارقة على سيارات المستوطنين الإسرائيليين بالقرب من مستوطنة يتسهار (نابلس)؛ وكذلك

غالبية الإصابات في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 حدثت أساساً في مصادمات، تخللت مظاهرات إحياء يوم الأرض.

الإصابات الفلسطينية بالذخيرة الحية وأسلحة أخرى في كل ربع سنة

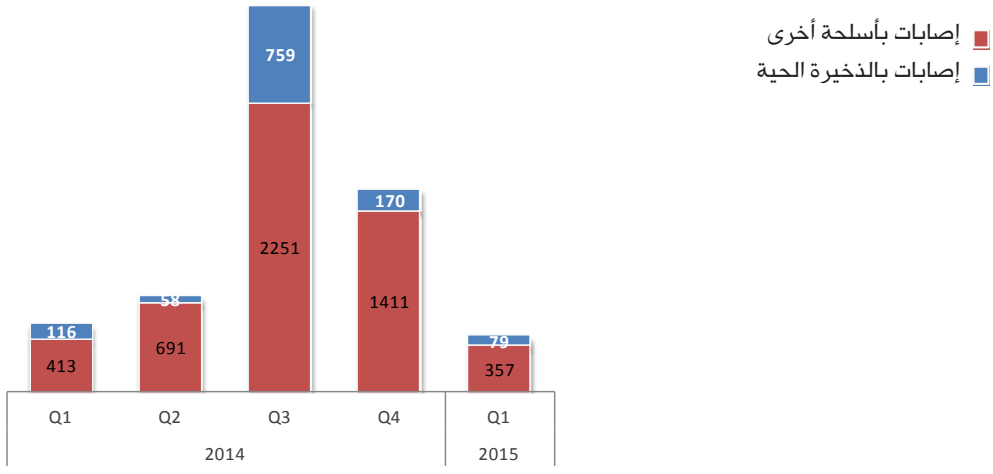

عدد أقل من الإصابات على جانب «القدس» من الجدار

على الرغم من التوترات المتزايدة في الربع الأخير من العام 2014، أحد العوامل الرئيسية في انخفاض استخدام القوة المميتة مقارنة مع الربع الأول من عام 2015 أن حوالي 60 بالمائة من الإصابات تم تسجيلها على «جانب القدس» من الجدار. تقع المسؤولية في إنفاذ القانون في هذه المناطق على عاتق الشرطة المدنية الإسرائيلية، الذين هم، خلافا للجيش وحرس الحدود، يلتزمون بصرامة أكبر بأوامر عدم استخدام القوة المميتة لأغراض السيطرة على الحشود.

يأتي هذا على الرغم من حقيقة أن القوات الإسرائيلية مخولة بإنفاذ القانون في الضفة الغربية، وبالتالي فهي ملزمة بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 43 من لوائح لاهاي التي تقيد استخدام الأسلحة النارية في ظروف محددة، وفي الأساس عند الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. وفي أي حال، فإن الاستخدام المميت والمقصود للأسلحة النارية جائز فقط حين تتعذر تماما حماية الأرواح.

على الرغم انخفاض عدد الأطفال المصابين بين الربع الرابع من عام 2014 والربع الأول من عام 2015، ارتفعت نسبة إصابات الأطفال الناتجة عن الذخيرة الحية من 28 بالمائة إلى 37 بالمائة.

أطلقت القوات الإسرائيلية النار على طفل فلسطيني عمره 17 عاماً أثناء محاولته سرقة سيارة بالقرب من مستوطنة غوش عتصيون (الخليل)؛ وصياد سمك عمره 32 عاما أطلقت عليه قوات البحرية الإسرائيلية النار في البحر وقتلته قبالة مدينة غزة (انظر دراسة حالة أدناه).

غالبية الإصابات في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 حدثت أساساً في مصادمات أو بالقرب منها تخللت مظاهرات (195 إصابة) إحياء يوم الأرض وفي احتجاجات أسبوعية ضد إغلاق مداخل قرية وبناء مستوطنة؛ وفي سياق العمليات العسكرية، بما في ذلك عمليات التفتيش والاعتقال (99)؛ وخلال اشتباكات متفرقة (85)؛ وعند الحواجز (35). وقد انطوت الاشتباكات على إطلاق االقوات الإسرائيلية للرصاص الحي والمطاطي، وقنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت وحوادث الاعتداء الجسدي ضد فلسطينيين، وبشكل أساسي المتورطين في رشق الحجارة. سُجل أكبر عدد من الإصابات في محافظة قلقيلية، تليها منطقة رام اللّه.

بالأرقام المطلقة، كان هناك انخفاض ملحوظ في العدد الإجمالي للإصابات بالذخيرة الحية في الربع الأول من العام 2015 في الأرض الفلسطينية المحتلة (79 إصابة) مقارنة مع الربع الرابع من عام 2014 (169 إصابة). ولكن، في الضفة الغربية، كانت هناك زيادة كبيرة من نحو 11 إلى 18 بالمائة في نسبة الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية في الربع الأول من عام 2015 مقارنة بالربع السابق، والذي شهد توترات متصاعدة بسبب التغيرات المتوقعة على الوضع الراهن للمسجد الأقصى (انظر الإطار). وفي الفترة نفسها، انخفض استخدام العيارات المطاطية والعيارات المعدنية المغلفة بالمطاط من 43 إلى 25 بالمائة.

على الرغم انخفاض عدد الأطفال المصابين بين الربع الرابع من عام 2014 (272 إصابة) والربع الأول من عام 2015 (97 إصابة)، ارتفعت نسبة إصابات الأطفال الناتجة عن الذخيرة الحية من 28 بالمائة إلى 37 بالمائة. وعلاوة على ذلك، جميع إصابات الأطفال الناتجة عن الذخيرة الحية سُجلت في الضفة الغربية (باستثناء الحالة على «جانب القدس» من الجدار: انظر الإطار أعلاه)؛ وسجلت غالبية الإصابات خلال اشتباكات بين القوات الإسرائيلية وراشقي الحجارة عند مدخل قرية سلواد (رام اللّه).

تستمر الإصابات في المناطق المقيدة الوصول في غزة

منذ وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس عام 2014 الذي أنهى الأعمال القتالية، تم تسجيل ثلاث وفيات و 54 إصابة بين الفلسطينيين. وفاة واحدة بالاضافة الى اثنتا عشر إصابة سُجلت في البحر، و42 من الإصابات كانت على الأرض، لا سيما بالقرب من السياج المحيط بغزة.

وتشمل حالتا الوفاة اللتان سجلتا خلال الربع الأخير من عام 2014 رجلا فلسطينيا أطلقت القوات الإسرائيلية المتمركزة على السياج النار عليه وهو يصطاد الطيور شرق جباليا. وطفل يبلغ من العمر 15 عاما توفي متأثرا بجروح أصيب بها خلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس. أول حالة وفاة في غزة خلال عام 2015 تم تسجيلها في 25 آذار/مارس، عندما أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار على صياد سمك يبلغ من العمر 32 عاماً وقتلته عندما كان يصطاد السمك على مسافة خمسة أميال بحرية قبالة شاطئ غزة تقريبا كما أفادت التقارير، ما يقرب من كيلومتر واحد من السياج الشمالي مع إسرائيل.

ووفقا للمعلومات التي جمعها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بدأ صيادو السمك في زورقين بالإبحار إلى غزة عندما توجه زورق تابع للبحرية الاسرائيلية نحوهم. وأفادت التقارير أن قارب البحرية تبعهم، وطلب منهم التوقف باللغة العربية بينما كان يطلق النار عليهم. أصيبت الضحية بثلاثة أعيرة نارية في البطن، مما أدى إلى وفاته بعد بضع ساعات.

بين عامي 1988 و2014 أصدرت السلطات الإسرائيلية 14,000 أمر هدم ضد مبانٍ يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج)، 20 بالمائة منها تم تنفيذها.

وما يثير القلق بشكل خاص الإصابات التي لحقت بأطفال خلال اشتباكات أفادت التقارير أنهم لم يكونوا متورطين بها. وتشمل أخطر الحوادث خلال هذه الفترة صبياً عمره سبع سنوات أصيب بعيار مطاطي في اليد بينما كان واقفاً على شرفة في منطقة راس العامود (القدس الشرقية) بالقرب من اشتباكات جرت خلال عملية تفتيش واعتقال إسرائيلية؛ وفتاة تبلغ من العمر تسع سنوات أصيبت بعيار ناري في ساقها ويدها حين كانت عائدة من المدرسة بالقرب من اشتباكات وقعت على حاجز شعفاط (القدس)؛ وصبي عمره تسع سنوات أصابته قنبلة صوت أطلقتها القوات الإسرائيلية قرب مدرسة في المنطقة الفلسطينية من مدينة الخليل (H2)؛ وطفل يبلغ من العمر ثماني سنوات أصيب بجروح خطيرة عندما ضُربه في العين ببندقية جندي اسرائيلي حين كان الطفل يلعب كرة القدم مع أصدقائه بالقرب من اشتباكات وقعت في بلدة الخضر (بيت لحم)؛ وشاب فلسطيني عمره 16 عاماً اعتقل من منزله في تل الرميدة في الخليل H2 واعتدوا عليه جسديا، وأصيب بكسر في اليد، على يد القوات الإسرائيلية للمرة الثانية خلال شهر واحد.

أكثر من 11,000 أمر هدم معلق ضد مباني فلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية

570 أمر «جاهز للتنفيذ» وفقا للإدارة المدنية الإسرائيلية

أكثر من 60 بالمائة من الضفة الغربية مصنفة كمنطقة (ج)، وتضم 532 تجمعاً ومنطقة سكنية تأوي حوالي 300,000 فلسطيني.[10] ويعيش حوالي 341,000 مستوطن إسرائيلي أيضاً في 135 مستوطنة و100 بؤرة استيطانية في المنطقة (ج) في مخالفة للقانون الدولي.[11] تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الحصرية تقريبا في المنطقة (ج)، بما في ذلك التخطيط والتنظيم، وإدارة سجل الأراضي، وتعيين وتخصيص الأراضي العامة.

ووفقا للبيانات الأخيرة [12] التي تم الحصول عليها من الإدارة المدنية الإسرائيلية، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية بين عامي 1988 و2014 ما مجموعه 14,087 أمر هدم ضد مبانٍ يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج) على أساس أنه ليس لديها تصاريح البناء المطلوبة.[13] عدد المباني

المتضررة في الواقع نتيجة هذه الأوامر أعلى، حيث تستهدف بعض الأوامر العديد من المباني. وتشير البيانات أيضا إلى أن ما يقرب من 20 بالمائة من هذه الأوامر (2,802 أمر) تم بالفعل تنفيذها وواحد بالمائة تم إلغاؤه، مما أدى إلى ما مجموعه 11,134 أمر هدم معلقاً حاليا.

أوامر الهدم حسب الوضع

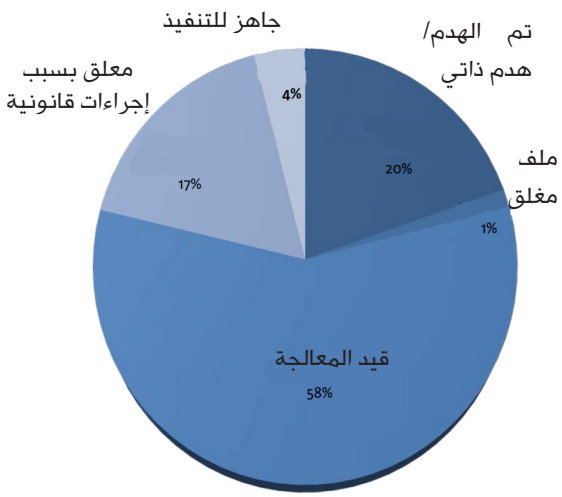

من أوامر الهدم المعلقة، 570 أمراً (حوالي خمسة بالمائة) تستهدف مباني في 193 تجمعاً ومنطقة سكنية، صنفتها الإدارة المدنية الإسرائيلية بأنها «جاهزة للتنفيذ». وقد يكون هذا مفهوماً كأوامر لم يتم الطعن فيها (قانونياً أو غير ذلك) والتي تم الانتهاء من الاستعدادات الإدارية بشأنها. والأوامر المعلقة المتبقية تصنفها الإدارة المدنية الإسرائيلية إما «قيد المعالجة» (8,110 أمر) أو معلقة بسبب الإجراءات القانونية (2,454 أمراً). ولم يتم توضيح طبيعة «المعالجة» المشار إليها في الفئة السابقة من مجموعة البيانات نفسها، وتبقى غير واضحة.

تتركز الأوامر المعلقة بشكل رئيسي في محافظة الخليل مع 3,669 أمراً، تليها القدس (1,756)، ومحافظتي رام الله (1,173)، وبيت لحم (1,145). ويظهر تحليل أولي للتوزيع الجغرافي للأوامر تركيزا عاليا بشكل خاص في المناطق المعروفة بتأثرها بمستويات الضعف العالية، مثل مسافر يطا (الخليل)، وتجمع غوش عتصيون الاستيطاني (بيت لحم) ومنطقة مستوطنة معاليه أدوميم (خطة القدس الشرقية E1). ويشير هذا التحليل أيضا وجود علاقة بين توزيع الأوامر وموقع الطرق الرئيسية في المنطقة (ج): كلما كان المبنى قريبا من الطريق الرئيسي زاد احتمال تلقي هذا المبنى أمر الهدم.

نظرا لطبيعة نظام التخطيط الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج)، فإنه يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمعظم الفلسطينيين الحصول على تراخيص بناء، مما يضطرهم للبناء بدون ترخيص إسرائيلي لتلبية احتياجاتهم.

نظرا لطبيعة نظام التخطيط الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج)، فإنه يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمعظم الفلسطينيين الحصول على تراخيص بناء، مما يضطرهم للبناء بدون ترخيص إسرائيلي لتلبية احتياجاتهم، وبالتالي يواجهون خطر الهدم.[14] وبموجب هذا النظام، أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج) مخصص من أجل التنمية الفلسطينية، في حين

أوامر هدم جاهزة للتنفيذ

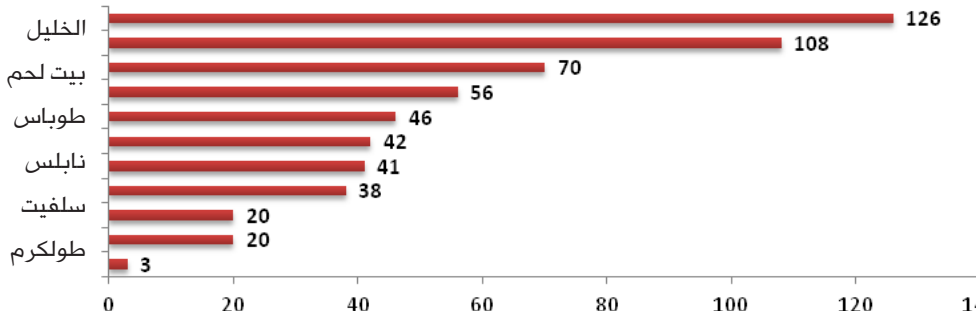

وضعت جميع الأراضي العامة تقريباً (المعروفة أيضا باسم «أراضي دولة») داخل حدود الولاية القضائية المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وكذلك تمنع السلطات الإسرائيلية تطوير معظم الأراضي الخاصة في المنطقة (ج) على أساس أنها مصنفة كأراضي زراعية. إن القيود المطبقة من خلال هذا النظام تعيق التنمية السكنية والمجتمعية للفلسطينيين، وتقيد فرص حصولهم على الخدمات الأساسية، مثل الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، وتؤدي إلى مجموعة من التهديدات للحماية. كما جرى في السنوات الأخيرة استهداف العديد من المساعدات الممولة من المانحين والمقدمة للمجتمعات الضعيفة في المنطقة (ج)، مع 118 من مثل هذه المباني هدمت في عام 2014، مقارنة مع 90 في عام 2013.

بموجب القانون الدولي، إسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة، عليها التزام بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين وضمان أنهم قادرون على ممارسة حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حقهم في التمتع بمستوى معيشي لائق، في السكن اللائق والتحرر من التمييز. ويمنع القانون أيضا النقل القسري أو تهجير المدنيين داخل الأرض المحتلة، ونقل السكان على يد القوة المحتلة إلى أرض محتلة، وتدمير الممتلكات الخاصة أو العامة. ووفقا للأمين العام للأمم المتحدة، «على إسرائيل ، وفقا للقانون الدولي، أن تعدل أنظمة التخطيط والمعالجة، وخاصة من أجل ضمان أمن التملك والمشاركة الكاملة للفلسطينيين. ويجب على إسرائيل أيضا أن تمتنع عن تنفيذ عمليات الإخلاء وأوامر الهدم القائمة على أساس سياسات التخطيط التمييزية غير القانونية والقوانين والممارسات». [15]

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2015_03_english.pdf

OCHA

أوامر الهدم حسب القرب من الطرق الرئيسية

المسافة من الطريق (بالأمتار)

- < 500
- 501 - 1000
- 1000 - 1500
- 1501 - 2000
- > 2000

طريق رئيسي

منطقة (ج) حسب اتفاقيات أوسلو

منطقة (أ)، (ب) حسب اتفاقيات أوسلو

القدس الشرقية

أرض محرمة

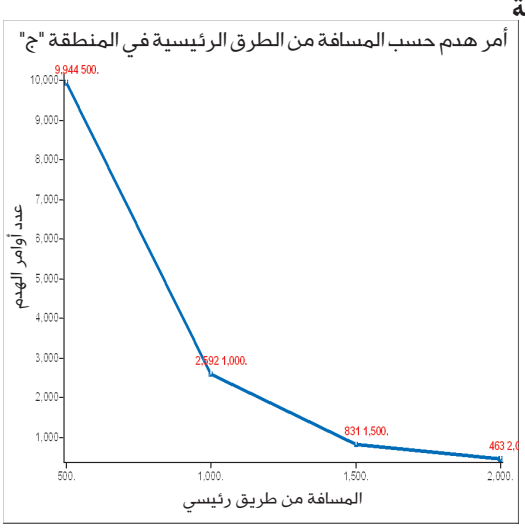

جنين
طولكرم
طوباس
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
أريحا
القدس البلدة القديمة
بيت لحم
الخليل

0 2.5 5 10 Km

الهوامش

1. زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية بأكثر من 40 بالمائة في الفترة ذاتها. النشرة الاقتصادية الفلسطينية: عدد خاص، كانون الأول/ديسمبر 2014: إعمار غزة http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/peb/tpt_special_-_issue_99_december_2014.pdf

2. وفقا لمنسق أنشطة الحكومة في المناطق يمثل هذا برنامجا "رائدا" يمكن توسيعه في المستقبل القريب.

3. شمل هذا الخضروات، والفراولة، والتمور والأسماك. أوقفت إسرائيل نقل الفراولة في كانون الثاني / يناير 2015 عندما تبين أن بعض الفراولة قد تم تهريبها إلى الأسواق الإسرائيلية من الضفة الغربية.

4. جيشا - المركز القانوني لحرية الحركة: انقسام مكلف: الانعكاسات الاقتصادية لفصل غزة عن الضفة الغربية، فبراير 2015، صفحة 17-16 .http: //gisha.org/UserFiles/File/publications/a_costly_divide/a_costly_ divide_en -web.pdf

5. من حزيران / يونيو 2007 حتى استئناف الصادرات إلى إسرائيل في آذار / مارس عام 2015، كان الاستثناء الوحيد ثلاث شاحنات محملة بسعف صُدرت إلى إسرائيل من أجل عيد العرش اليهودي (سكوت).

6. النشرة الاقتصادية الفلسطينية: قضية خاصة، كانون الأول / ديسمبر 2014: إعادة إعمار غزة، /http://www.portlandtrust. org/sites/default/files/peb tpt_special_-_issue_99_december_2014.pdf

7. هذه المعلومات نقلتها جيشا.

8. بورتلاند ترست، النشرة النشرة الاقتصادية الفلسطينية، شباط / فبراير 2015. التوظيف المتعلق بالبناء بلغ سبعة بالمائة من العمالة في الربع الثالث من عام 2013، لكنه انخفض إلى 1,3 بالمائة فقط في الربع الثالث من عام 2014 وانتعش بشكل هامشي إلى 1,8 بالمائة في الربع الرابع من عام 2014. http://www.portlandtrust.org/sites/ default/files/peb/tpt_bulletin_-_issue_101_-_february_2015_0.pdf

9. المصدر نفسه.

10. في دائرة الضوء: موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2014. _http://www.ochaopt.or /documents/ocha opt_fact_sheet_5_3_2014_en_.pdf

11. مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي

12. حصل على هذه البيانات الباحث الإسرائيلي درور اتكس من الإدارة المدنية الإسرائيلية على أساس قانون حرية المعلومات الإسرائيلي.

13. لا يشمل هذا الرقم الإجمالي 343 أمراً التي، وفقا للإحداثيات المشار إليها في بيانات الإدارة المدنية الإسرائيلية، تقع في مناطق (أ) و (ب)، والخليل 2 (H2) والقدس الشرقية والأرض المحرمة.

14. لمزيد من التفاصيل حول هذه العملية، راجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "تقييد المكان: نظام التخطيط الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، كانون الأول / ديسمبر 2009.

15. A / HRC / 25/38، الجزء الثامن، الفقرة. 53.

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.